

مقتل 1 من كوادر الدفاع المدني في
سوريا و4 حوادث اعتداء على مراكز
حيوية طبيّة في تموز 2018

مقتل 36 من كوادر الدفاع المدني
في عام 2018

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 3 آب 2018

المحتوى:

- أولاً: مقدمة ومنهجية.
- ثانياً: ملخص تموز.
- ثالثاً: ملخص تنفيذي.
- رابعاً: أبرز الحوادث في تموز.
- خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 تعرّضت المنشآت الطبيّة والعاملون فيها إلى انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، الذي أولى حماية خاصة للمنشآت الطبيّة والعاملين فيها إضافة إلى الحماية العامة المطبّقة على المدنيين والمنشآت المدنيّة.

إلا أنه على الرّغم من ذلك فقد قُصِفَت المشافي والمستوصفات والعيادات والصيدليات، واعتقلَ مئات من الكوادر الطبيّة ومنهم من عُذِّبَ حتى الموت، كما استُهدِفَت فِرَقُ الإسعاف وآلياتهم وباتَ إنقاذ الجرحى عملاً خطراً قد يؤدي إلى الموت.

كانَ النّظام السوري ولا يزال المرتكب الرئيس والأبرز لمعظم الجرائم بحق الكوادر الطبيّة والمراكز العاملة لها، فقد اقتحمت قواته المشافي واختطفت الجرحى، كما استهدفت المشافي والنقاط الطبيّة بالقذائف والصواريخ والبراميل المتفجرة، وقصفَ بشكل مُتكرّر مراكز الدفاع المدني وقتلَ العديد من كوادره. ولم تسلم أيضاً الشارات الإنسانية الخاصة من الاعتداءات على منشآتها وقتل كوادرها على الرغم من حياديتها وعدم انحيازها.

كما رصدنا اتّباع قوات الحلف السوري الروسي سياسة الضربة المزدوجة¹ - في كثير من الهجمات -، التي غالباً ما يكون ضحاياها مسعفون وعناصر من الدفاع المدني.

¹ سياسة اتّبعها النظام السوري الروسي تقوم على مبدأ إعادة قصف الموقع المستهدف ذاته بعد مضي عدة دقائق بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الحسائر البشرية من كوادر الدفاع المدني وفرق الإسعاف والأطباء.



وقد وثّقنا انتهاكات مماثلة ارتكبتها بقيّة أطراف النزاع إلا أنّها كانت على نطاق أضيق وبوتيرة أقل، فقد اقتحمت عناصر تتبع تنظيم داعش مشافٍ ميدانية ومستوصفات، واختطفت جرحى وأطباءً ومُسعفين، كما منعت بعض الأطباء من مزاوله تخصّصهم طبقاً لقوانينها التمييزية. واستهدفت قوات الحلف (قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية) عدداً من المشافي والنقاط الطبية.

لا يقتصر أثر الانتهاكات بحق كل من الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني عليهم فقط، بل يمتد إلى حياة الأشخاص الذين يحتاجون خدمات الرعاية الطبيّة والاستشفاء والإنقاذ، وهذا يؤدي بالتالي إلى وفاة العديد من الجرحى والعالقين تحت الأنقاض.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إنّ الهجمات على المراكز الطبيّة ومراكز الدفاع المدني، وعلى الكوادر الطبية أيضاً وكوادر الدفاع المدني، تُعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جريمة حرب من خلال الهجوم الفوضوي وفي كثير من الأحيان المُتعمّد على الأعيان المشمولة بالحماية، لقد تسبّب كل ذلك في آلام مُضاعفة للجرحى والمصابين، وهو أحد الأسباب الرئيسة لتهجير الشّعب السوري، عبر رسالة واضحة أنه لا توجد منطقة آمنة، أو خط أحمر، بما في ذلك المشافي، عليكم أن تهاجروا جميعاً أو تَقنّوا“.

منهجية:

يرصد هذا التقرير حصيلة ضحايا الكوادر الطبيّة وكوادر الدفاع المدني ومنظمة الهلال الأحمر، الذين قضاوا على يد أطراف النزاع في تموز، كما يوثّق حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية العاملة لهم، ويستعرض أبرز تلك الحوادث.

وبحسب منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنّ الكوادر الطبيّة تشمل (جميع القائمين على العمل الطبي من أطباء ومُمرضين ومُسعفين، وصيدالة، ومُخبرين، وإداريين، إضافة إلى العاملين في تشغيل ونقل الوسائط الطبية) في حين أنّنا نقصد بالمراكز الحيويّة الطبيّة (المشافي - النقاط الطبية - المستوصفات - المشافي الميدانية - سيارات الإسعاف).

استند التقرير أولاً على عمليات التوثيق والرّصد والمتابعة اليومية التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل روتيني مستمر، وثانياً على روايات لناجين وشهود عيان ونشطاء إعلاميين محليين تحدّثنا معهم عبر الهاتف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما قُمنّا بتحليل عدد كبير من المقاطع المصوّرة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التّواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2

مصوّرة بثّها نشطاء محليون دماراً واسعاً في مراكز حيويّة طبيّة. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصور الواردة في هذا التّقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراص صلبة، نرجو الاطلاع على المنهجية المتّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا وتصنيف المراكز الحيوية المدنيّة.

تضمّن التّقرير هجمتين باستخدام سلاح الجو، لكن لم نتمكّن بدقة من تحديد مسؤولية النظام السوري أو القوات الروسية عنهما، وعلى هذا فإننا أسندنا مسؤوليتهما إلى قوات النظام السوري/ الروسي. يوثّق التّقرير أيضاً حادثتين جرتا تفجيرات لم نتمكّن من تحديد الجهة التي قامت بها بدقة؛ نظراً لصعوبة تحديد مرتكبي التفجيرات.

يحتوي هذا التقرير على رواية واحدة حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التّقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكّر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

معظم الهجمات التي وثّقناها أثبتت التّحقيقات فيها أنّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية لا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة في أثناء الهجوم أو حتى قبله. ولم ترعِ القوات المعتدية مبدأ التّناسب في استخدام القوة، وشكّلت بالتالي كثير من الهجمات جرائم حرب، كما أننا لم نرصد توجيه أي تحذير للمدنيين قبيل الهجوم كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يتفاوت كمّ ونوعية الأدلة بين حادثة وأخرى، ونظراً لكثرة ما ورد سابقاً من تحديات، فكثير من الحوادث يتغيّر توصيفها القانوني؛ نظراً لحصولنا على أدلة أو قرائن جديدة لم تكن بحوزتنا عندما قمنا بنشرها في التّقرير، حيث نقوم بإضافة تلك الأدلة والقرائن إلى أرشيف قاعدة البيانات، ومن ناحية أخرى، فكثير من الحوادث قد لا يكون فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لكنّها تضمّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجلٍ وطني، لكننا لا نصفها بأنّها ترقى إلى جرائم.



ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشملُ الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

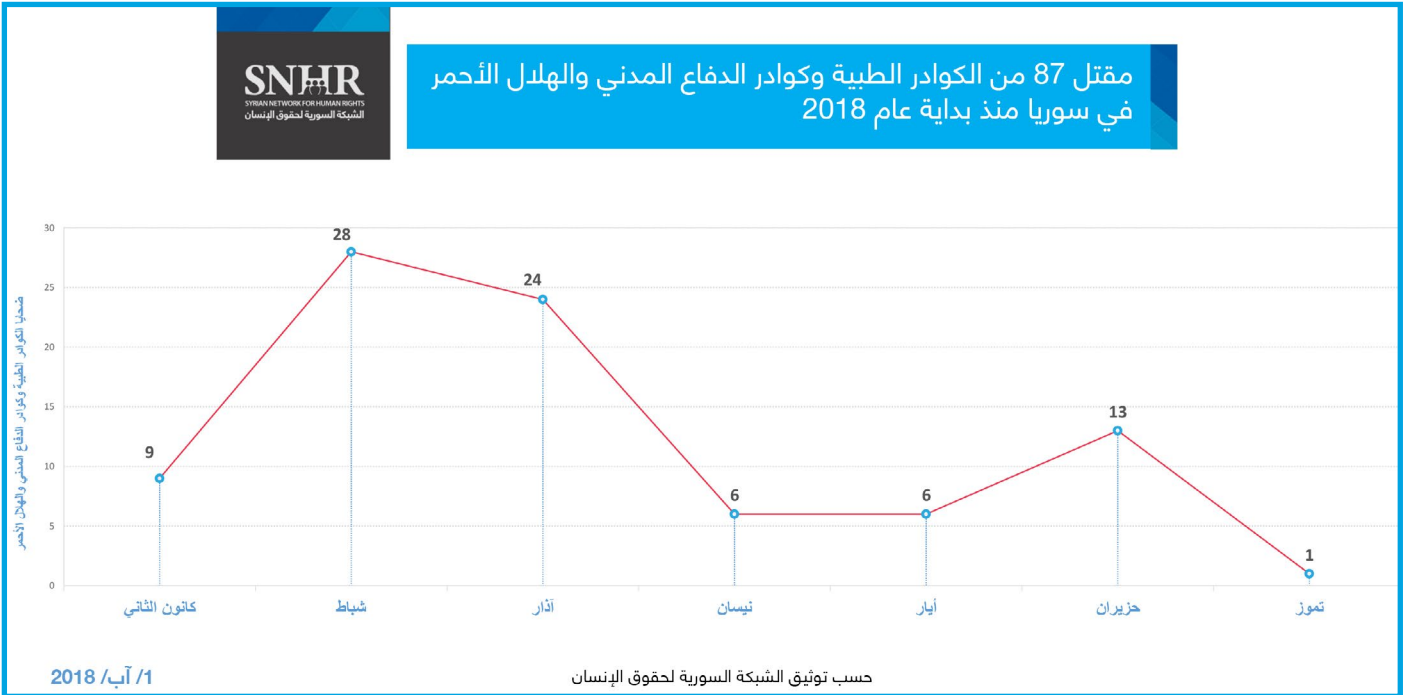
ثانياً: ملخص تموز:

شهدَ تموز انخفاضاً غير مسبوق في معدل الانتهاكات بحق الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني ومنشآتهم العاملة، وقد تركزت الانتهاكات في محافظة درعا، التي شهدت عمليات عسكرية لقوات الحلف السوري الروسي تهدف إلى السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرتهم. كما كان لعمليات التفجير، التي ارتفعت وتيرتها في الآونة الأخيرة في الشمال السوري أثرها على عمل القطاع الطبي.

ثالثاً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني والهلال الأحمر منذ بداية عام 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى آب من العام ذاته مقتل 87 من الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني وكوادر منظمة الهلال الأحمر على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا، بينهم 52 على يد قوات النظام السوري. توزعت الحصيلة الإجمالية شهرياً على النحو التالي:



باء: حصيلة أبرز الانتهاكات في تموز:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تموز 2018، الانتهاكات الرئيسية التالية بحق الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني والمنشآت العاملة لهما:

- أعمال القتل:

وثقنا مقتل 1 من كوادر الدفاع المدني على يد قوات النظام السوري.

- حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية الطبيّة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 4 حوادث اعتداء على مراكز حيوية طبية، توزعت حسب الأطراف الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 2 حادثة اعتداء على منشأة طبية.

- جهات أخرى: 2 حادثة اعتداء، توزعتا على النحو التالي:

- 1 منشأة طبية.
- 1 سيارة إسعاف.

رابعاً: أبرز الحوادث في تموز:

ألف: أعمال القتل:

- قوات النظام السوري:

سليمان محمد المفعلاي، أحد عناصر الدفاع المدني، قُتل يوم الجمعة 6/ تموز/ 2018 جراء قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة) بالصواريخ قرية أم المياذن بريف محافظة درعا الشرقي، أثناء عمله على إسعاف جرحى قصف سابق.

وقد نعى الدفاع المدني السوري سليمان عبر حسابه الرسمي على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".



سليمان المفعلاي



باء: الاعتداء على المراكز الحيوية الطبية:

- قوات النظام السوري:

المراكز الحيوية الطبية:

- المنشآت الطبية (المستشفيات - المستوصفات - النقاط الطبية - المشافي الميدانية):

الثلاثاء 17/ تموز/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة) بالصواريخ تزامناً مع إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة قرب مشفى الشهيد وليد خطاب الميداني في مدينة نوى بريف محافظة درعا الشمالي الغربي؛ ما أدى إلى إصابة بناء المشفى ومعداته بأضرار مادية كبيرة وخروجه عن الخدمة. تخضع المدينة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

- جهات أخرى:

المراكز الحيوية الطبية:

- المنشآت الطبية (المستشفيات - المستوصفات - النقاط الطبية - المشافي الميدانية):

الجمعة 6/ تموز/ 2018 انفجرت عبوة ناسفة موضوعة داخل سيارة قرب مستوصف جرابلس وسط مدينة جرابلس بريف محافظة حلب الشرقي؛ وقع الانفجار على بعد قرابة 15م من المستوصف؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بنائه وإصابة معداته بأضرار مادية بسيطة، وخروجه عن الخدمة مؤقتاً، نُشير إلى أنَّ المستوصف هو النقطة الطبية الوحيدة التي تخدم مدينة جرابلس والمناطق المحيطة بها، لم تتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع مدينة جرابلس لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

أخبرنا الناشط الإعلامي "أبو قصي"² الذي كان موجوداً في منزل صديقه على بعد 20 متراً من بناء المستوصف لحظة وقوع الانفجار: "سمعنا صوتاً قوياً فجأة تزامن مع تحطم بعض نوافذ وأبواب المنزل، أدركنا لاحقاً أن ما سمعناه كان صوت انفجار سيارة مفخخة، فأسرعت بالخروج متجهاً إلى الموقع" تابع أبو قصي حديثه موضحاً حجم الدمار الذي ألمَّ بالمستوصف: "لقد تهدمت واجهة المستوصف وتضررت بعض معداته، كما نتج على الانفجار إصابة عدد من الأشخاص بجروح خفيفة، وصلت فرق الدفاع المدني إلى الموقع لإزالة الأنقاض، أعلنت إدارة المستوصف التوقف عن العمل حتى إعادة ترميم المستوصف".

² تواصلنا معه عبر تطبيق الواتس آب في 30/ تموز/ 2018



خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- إنَّ الحوادث الواردة في هذا التقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 والقاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.
- الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَّ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضدَّ المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.
- نؤكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزِّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
- تُعتبر الهجمات الواردة في التقرير بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الطبيَّة ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.
- إنَّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشعب السوري.
- إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.



• التّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً ”بعد أن ارتكبت جرائم ضدّ الإنسانية“ فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلّله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدّمة على الصّعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورّطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في ”التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)“، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السّامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السّامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ انتهاكات يومية متفرقة أقلّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التّقرير والتقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفصيل.



إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

التَّظَر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابِقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأثماً ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.
- التَّوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.
- تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يتوجب على دول التَّحالف الدَّولي أن تعترف بشكل صريح أنَّ بعض عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جدية، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الدَّاعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.



• يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسلاح والدعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

ضمان حماية المراكز الحيويّة الطبية ومراكز الدفاع المدني والكوادر العاملة فيها، في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير.

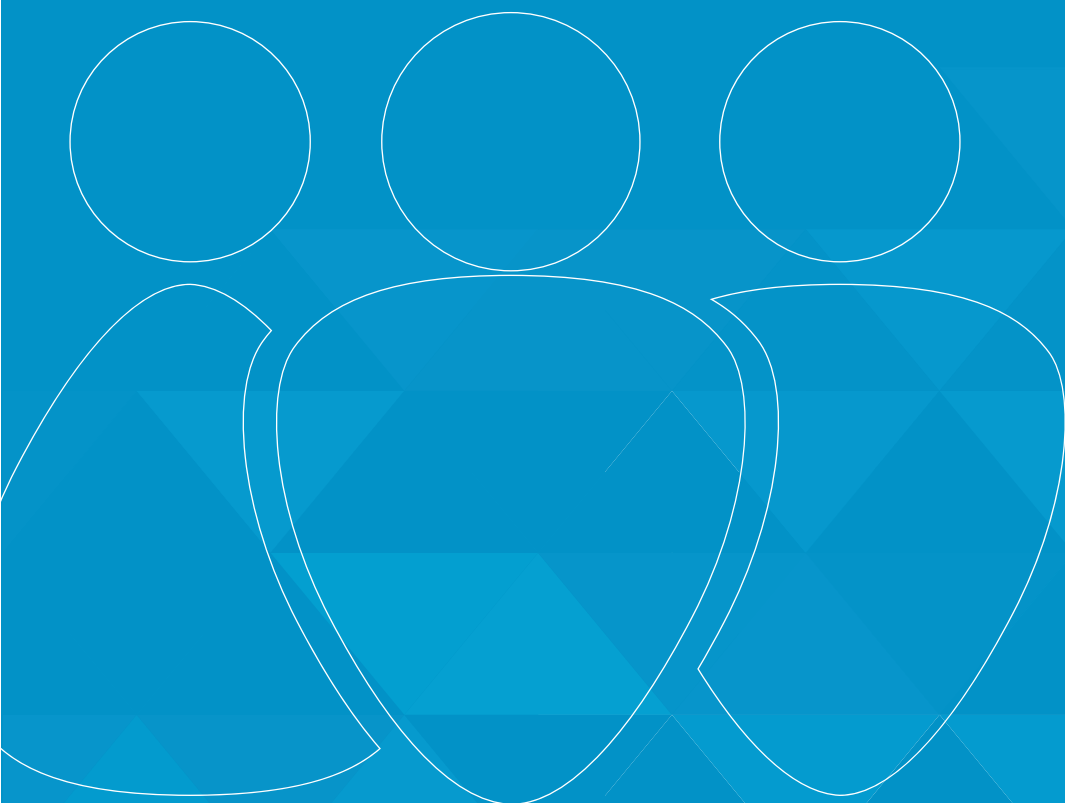
إلى المنظمات الطبيّة حول العالم:

هناك عجز كبير في الكوادر الطبيّة في سوريا بسبب عمليات القتل المستمرة، يجب على الأطباء السوريين أولاً تعويض النقص الحاد الحاصل داخل سوريا، كما يجب على المنظمات العالمية إرسال متطوعين للعمل في المناطق غير الخطرة حيث يتم إسعاف المرضى إليها، وقد سجلنا وفاة كثير من المرضى بسبب العجز في الكوادر الطبيّة.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

